جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

السنة الأولى ماستر(لسانيات عامة).
التخصص: لسانيات عامة.
مادة: أعلام البحث في التراث العربي.

السنة الجامعية: 2023/2022
السداسي الأول.
أستاذ المادة: أ. د. محمد بن يحي.

المحاضرة السابعة: الفراء (114 هـ – 207 هـ).

1-التعريف بالفراء[1]: هو يحيى بن زياد بن عبد الله، من أصل فارسي من الدّيْلَم، ولد بالكوفة سنة 144هـ، ونشأ بها. ارتاد منذ نشأته حلقات المحدّثين والقُرّاء أمثال "أبي بكر بن عياش"، و"سفيان بن عيينة"، واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام. وأكثر من الاختلاف إلى حلقة "أبي جعفر الرّواسي".

رحل إلى البصرة وتتلمذ على "يونس بن حبيب" وأخذ عنه كثيرا مما كان يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم.

ويظن الدكتور شوقي ضيف أنه اختلف حينئذ إلى حلقات المعتزلة التي كانت مهوى قلوب الشباب والمثقفين والأدباء في البصرة، وأنه تلقن حينئذ مبادئ الاعتزال؛ مما جعل مترجميه يقولون: إنه كان متكلّما يميل إلى الاعتزال، وآثار اعتزاله واضحة في كتابه "معاني القرآن"؛ إذ نراه فيه يتوقف مرارا للرد على الجبرية[2].

قرأ كتاب سيبويه، وكتابات الأخفش في النحو، ومن طريف ما يروى عنه أنه مات وتحت رأسه "كتاب سيبويه".

لزم الكسائي منذ عصر المهدي، وأخذ كل ما عنده. ويبدو أن أستاذه قدّمه إلى "هارون الرشيد"؛ إذ كان يحضر مجالسه.

سار الفرّاء على نهج أستاذه "الكسائي" يكثر من الرواية عن الأعراب الذين نزلوا بغداد، غير ملتفت لطعن البصريين فيهم وفي أمثالهم ممن اختلطوا بأهل الحضر، حيث ينقل في كتابه "معاني القرآن" روايات كثيرة عنهم.

يقول ثُمامة بن أشرس، وقد جلس إليه في أواخر حياته: «جلست إليه، ففاتَشْتُه على اللغة، فوجدته بحرا، وفاتَشْتُه عن النحو، فوجدته نسيج وحدِه، وعن الفقه فوجدته رجلا فقيها عارفا باختلاف القوم، وبالنجوم ماهرا، وبالطب خبيرا، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقا»[3].

---

[1] ينظر في ترجمة الفراء: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص131. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1965، 2/ 333. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 4/ 7 وما بعدها. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978، 176/6.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، ص192.

[3] القفطي، إنباه الرواة: 4/ 19.

وقال أبو العباس ثعلب (ت: 291هـ): «لولا الفراء، لما كانت عربية، لأنه خلّصها وضبطها، ولولا الفراء، لسقطت العربية؛ لأنها كانت تتنازع، ويدّعيها كلُّ من أراد، ويتكلّمُ الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم، فتذهب»[1].

ويروى أن الفراء قال: قلَّ رجلٌ أنعَمَ النظر في باب من العلم فأراد غيره إلا سهل عليه. فسأله ابن خالته محمد بن الحسن الفقيه عن باب في الفقه: ما تقول في رجل صلّى فسها، فسجد سجدتين للسهو، فسها فيهما؟ ففكر الفراء، ثم قال: لا شيء عليه. فقال له محمد: ولمَ؟ فأجاب: لأنّ التصغير عندنا لا تصغير له، وإنما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمام. فقال محمد: ما ظننت آدميا يلد مثلك[2].

- **تصانيفه**: للفراء تصانيف كثيرة، ومنها: "لغات القرآن"، و "المصادر في القرآن"، و"الجمع والتثنية في القرآن"، و"اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف"، وكتاب "الوقف والابتداء في القرآن"، وكتاب "النوادر"، وكتاب "مشكل اللغة"، وكتاب "المقصور والممدود"، وكتاب "فعل وأفعل" وكتاب في النحو سماه "الكتاب الكبير". وكتابه الشهير "معاني القرآن" الذي أملاه بين: 202هـ و204هـ. وهو فيه لا يفسر الذكر الحكيم بالطريقة المعروفة، وإنما يتخير من الآيات على ترتيب السّوَر ما يُدير حوله مباحثه اللغوية والنحوية. وبذلك يحل مشكلها ويوضح غامضها، مدليا دائما بآرائه النحوية، ومعبرا بما اختاره للنحو من مصطلحات جديدة، موردا من حين إلى حين آراء أستاذه الكسائي، وآراء النحويين البصريين.

ومن تصانيفه أيضا "كتاب الحدود" الذي ألّفه بطلب من "المأمون"، وهو كتاب يجمع أصول النحو.

وبقي الفراء يواصل جهوده العلمية حتى تُوفّي في طريقه إلى مكة سنة 207هـ.

2- إتمامه وضع النحو الكوفي ومصطلحاته: رسم الكسائي النحو الكوفي على أسس ثلاثة هي:

- الاتساع في الرواية: حيث تفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة.
- الاتساع في القياس: فهو يعتد في قواعد النحو بالشاذ والقليل النادر.
- الاتساع في مخالفة البصريين اتساعا قد يؤول إلى مدّ القواعد وبسطها بآراء قد لا تسندها الشواهد اللغوية.

ومضى الفراء في أثر أستاذه الكسائي يتسع في هذه الأسس. وقد كان له قدرة كبيرة على الاستنباط، والتحليل، والتركيب، واستخراج القواعد والأقيسة، والاحتيال للآراء وترتيب مقدماتها. وذلك ما أعطى النحو الكوفي صورته النهائية، وهي صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة في كثير من الأصول.

كما كان له الأثر الكبير في وضع مصطلحات النحو الكوفي.

2- 1- مخالفته البصريين في الأصول: خالف البصريين فيها في أربع مسائل أساسية[3]:

- **المسألة الأولى**: **عدم تفرقته بين ألقاب الإعراب والبناء:** فقد ميّز البصريون بين حركات أواخر الكلمات المعربة والمبنية، فجعلوا الرّفع والنصب والجر والجزم للمعربة، وجعلوا الضم والفتح والكسر والوقف (السكون) للمبنية، بينما خالفهم الفراء والكوفيون، فسموا الحركات اللازمة بنفس أسماء الإعراب، فسمّوا الضمّة اللازمة

---

[1] ابن خلكان، وفيات الأعيان، 176/6.

[2] نفسه، 179/6.

[3] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص196.

رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جرا[1]. وكان حريا به أن يفصل بينهما كما فصلت مدرسة البصرة؛ تمييزا للألقاب التي يتبعها التنوين من الأخرى التي لا يتبعها.

- **المسألة الثانية: المصدر مشتق من الفعل:** ذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه، وذهب الفراء إلى أن المصدر هو المشتق من الفعل. وكان يؤيد رأيه هو والكوفيون بأن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله؛ فتقول: قِوام من قاوم، وقيام من قام، وأن الفعل يعمل فيه النصب، تقول: كتب كتابةً، وأنه يؤكده كالمثال المذكور، والمؤكد يتلو ما يؤكده، كما أنه توجد أفعال لا مصادر لها مثل: نِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيْسَ، إلى غير ذلك من حجج تحاور معهم فيها البصريون طويلا، مؤيدين رأيهم ببراهين كثيرة[2].

- **المسألة الثالثة: الإعراب أصل في الأفعال، كما في الأسماء**، لا أنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال. وكان سيبويه والبصريون يذهبون إلى الرأي الثاني؛ لأن الاسم تتعاوره معانٍ مختلفة، هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولولا الإعراب ما استبانت هذه المعاني في صيغة الاسم، ولوقع اللبس، بخلاف الفعل، فإن اختلاف صيغه في التركيب يؤمَن من اللبس فيه.

وذهب الفراء إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كالأسماء، واحتج بأنها هي الأخرى تختلف معانيها الزمنية، فقد تدل على الحال، وقد تدل على الاستقبال، وقد تدل على المضي. ومعروف أن المضارع قد يدل على الاستمرار في مثل "يقوم"، إذ تقوم مقام "قائم"، وفي هذه الحالة يصبح المضارع مثل الاسم الذي يلزم المسمى ولا يُزايله[3].

- **المسألة الرابعة: الأفعال و أقسامها**: يقسّم البصريون الفعل القسمة المعروفة إلى: ماض، ومضارع، وأمر. أما الفراء، وتبعه الكوفيون، فقسمه إلى: ماض، ومضارع، ودائم، وهو لا يريد بالدائم فعل الأمر، وإنما يريد **اسم الفاعل المضاف الدال على المضي، وكذا العامل الدال على الاستقبال**. ومن ذلك قوله: «...والقائم قد يكون لشيء ولمَنْ فيؤدى عَنْهُمَا وهو موحَّد؛ ألا ترى أنك قد تقول: الجيْشُ مقبلٌ والجُنْد منهزمٌ، فتوحِّد الفعل لتوحيده، فإذا صرت إلى الأسماء قلت: الجيش رجالٌ والجند رجالٌ ففي هذا تبيان»[4]. وواضح أنه يرى أن "مُقبِل" ومُنهزِم" فعلين.

ويتضح مفهوم "الفعل الدائم" عند الفراء حينما عرض لتفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾[الزمر/38]، حيث يقول: «وقوله: هَلْ هُنَّ كاشِفاتُ ضُرِّهِ ومُمْسِكاتُ رَحْمَتِهِ، نوّن فيها عاصم والحسن وشيبة المدنيّ، وأضاف يحي بن وثّاب. وكلٌّ صواب. ومثله: ((إِنَّ اللهَ بالِغُ أَمْرِهِ))، و((بالِغٌ أمْرَه)) و((موهِنُ كَيْدِ الكافرينَ))، و((موهِنٌ كَيْدَ الكافرين)). وللإضافة معنى مضيّ من الفعل. فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى، فآثرِ الإضافة فيه، تقول: أخوك أَخَذَ حقَّه، فتقول هاهنا: أخوك آخِذُ حقِّهِ. ويقبح أن تقول: آخِذٌ حقَّهُ؛ فإذا كان مستقبلا لم يقع بعد، قلتَ: آخِذٌ حقَّه عن

---

[1] ينظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978، 1/70-71. وابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001، 1/197-198.

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 28، 1/ 206 وما بعدها. والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص56 وما بعدها.

[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص80.

[4] الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، 1/ 33.

قليل، وآخِذُ حَقِّه عن قليل: ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزةَ مُبغّضا؛ لأنّ معناه ماض، فقبح التنوين؛ لأنه اسم»[1].

وقد وضح أبو العباس ثعلب فكرة الفراء في مناظرة له مع أبي العباس المبرد: «قال ثعلب: كلّمت ذات يوم محمد بن يزيد البصريّ، فقال: كان الفراء يُناقض، يقول: قائمٌ: فعل، وهو اسم؛ لدخول التنوين عليه، فإن كان فعلا، لم يكن اسما، وإن كان اسما، فلا ينبغي أن نسميه فعلا. فقلت: الفراء يقول: قائم: فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء؛ لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه يَنصب، فيُقال: قائمٌ قياما، وضاربٌ زيدا، فالجهة التي هو فيها اسم، ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل، ليس هو فيها اسما. فأنت لمَ نصبتَ به وهو عندك اسم؟ فقال: لمضارعته يَفْعَلُ...»[2].

- <u>فعل الأمر</u>: يرى الفراء بأنه مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر، يقول: «...إلّا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم؛ فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل (المضارع في مثل: لِتَضْرِبْ). وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف. فلما حذفت التاء ذهبْتَ باللام، وأحدثتَ الألف في قولك: اضربْ وافرحْ؛ لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن؛ فأدخلوا ألفا خفيفة (يريد ألف الوصل) يقع بها الابتداء، كما قال: ((ادَّارَكُوا)) و((اثَّاقَلْتُمْ)). وكان الكسائي يعيب قولهم: "فَلْتَفْرَحُوا"؛ لأنه وجده قليلا فجعله عيبا، وهو الأصل (يريد أصل الأمر). ولقد سمعت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال في بعض المشاهد: "لتأخذوا مصافَّكم"، يريد به: خذوا مصافكم»[3]. وبذلك يكون الأمر عنده مجزوم الآخر لا مبنيا، فهو معرب إعراب أصله المقتطع منه.

2- 2- <u>**المصطلحات النحوية**</u>: سعى الفراء إلى تغيير كثير من المصطلحات النحوية التي وضعها الخليل وسيبويه، وأضاف إليها بعض المصطلحات الجديدة، ومن تلك المصطلحات[4]:

- <u>**التقريب**</u>: ويريد به اسم الإشارة حين يليه الخبر وحال منصوبة، في مثل: "هذا زيدٌ شاعرًا"، و"هذا الأسدُ مخوفًا"، فإنه لم يكن يعرب الجملة على نحو ما كان يعربها سيبويه، بل كان يجعل اسم الإشارة كأنه مشبّه بـ "كان" إذ يليه -مثلها- مرفوع ومنصوب، ويقول: إن المنصوب ينصب بخلوه من العامل، كما نصب خبر كان، أي: لعدم وجود رافع له يرفعه[5]، ولعل ذلك ما جعل بعض من جاء بعده من الكوفيين يجعل "هذا" من أخوات "كان"، وما وراءها اسمها وخبرها، أما "هذا"، فيعرب تقريبا[6].

- <u>**الصرف**</u>: ويقصد به النصب في بابين هما: باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء و"أو"، وباب المفعول معه، إذ يصرف المضارع والمفعول معه عما قبله، فلا تكون الواو فيهما عاطفة، بل تكون واو صرف، ويشرح

---

[1] الفراء، معاني القرآن، 420/2.

[2] الزجاجي، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص265.

[3] الفراء، معاني القرآن، 1/ 469 - 470.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1986، ص306 وما بعدها.

[5] الفراء، معاني القرآن، 1/ 12- 13.

[6] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992، 63/2.

ذلك مع الواو[1] و"أو"، فيقول: «فإن قلت: وما الصرف؟ قلتُ: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك، فهو الصّرف، كقول الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ***عَارٌ عَلَيْكَ، إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتيَ مِثْلَهُ"؛ فلذلك سمي صَرْفا؛ إذ كان معطوفا ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله. ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم: "لو تُرِكْتَ والأسدَ، لَأَكَلَكَ"، و"لو خُلِّيتَ ورأيَكَ لَضَلَلْتَ" ... والعرب تقول: "لستُ لأبي إن لم أقتلْك، أو تذهبَ نفسي" ويقولون: "والله لأضربنَّك أو تَسْبِقَنِّي في الأرض"، فهذا مردود "معطوف" على أول الكلام ومعناه الصرف؛ لأنه لا يجوز على الثاني إعادة الجزم بلم، ولا إعادة اليمين على والله لتسبقَنِّي، فتجد ذلك إذا امتحنتَ الكلام»[2].

ويقول في موضع ثانٍ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران/ 142]: «خفض الحسَن "ويعلَمِ الصّابرينَ" يريد الجزم. والقراءُ بعدُ تنصبه. وهو الذي يسميه النحويون الصرف؛ كقولك: "لمْ آتِهِ وأُكرمَه إلا استخَفَّ بي". الصرف: أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد (نفي)أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يُكَرَّ في العطف، فذلك الصرف»[3].

- **<u>الخلاف</u>: وهو عنده عامل معنوي عند الكوفيين**[4]. وهو مصطلح يقترن بمصطلح "الصّرف" عند الفراء.

وقد قال بالخلاف في أربعة مواضع:

- نصب المفعول معه. نحو: استيقظتُ **وطلوعَ** الفجر.
- الظرف الواقع خبرا. نحو: خالدٌ **عندَك**.
- المضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب. وبعد أو. نحو: لا تأكلِ السمكَ **وتشربَ** اللبنَ.
- المضارع المرفوع في مثل قول الشاعر:

عَلى الحَكَمِ المَأْتِيّ يَوْمًا إذا قَضَى***قَضِيَّتَهُ أَلّا يَجُورَ، **وَيَقْصِدُ**[5]

وقد أوّل سيبويه رفع الفعل "يقصدُ" على أنه منقطع عما قبله، قال: «كأنّه قال: عليه غيرُ الجورِ، ولكنّه يَقْصِدُ، أو هو قاصدٌ؛ فابتدأ ولم يحمل الكلام على "أَنْ"»[6].

يقول الرضي: إن الأفعال المضارعة تُنْصَبُ بعد الواو والفاء وأو عند الفراء على الخلاف، ويشرح رأيه، فيقول: «أي: إن المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لمّا خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما؛ لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى أو معنى النهاية والاستثناء»[7].

---

[1] معلوم أن الواو والفاء الناصبتين للمضارع لا تنصبانه إلا بعد نفي أو طلب، وتسميان عند البصريين واو المعية وفاء السببية، و"أو" لا تنصب المضارع إلا إذا كان معناها "إلى" أو "إلا"، وثلاثتها لا تنصبه عند البصريين مباشرة، وإنما تنصبه بأن مضمرة وجوبا.

[2] الفراء، معاني القرآن، 1/33- 34.

[3] نفسه، 1/ 235.

[4] القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981، ص187.

[5] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص294 وما بعدها.

[6] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 56/3.

[7] شرح الرضي على الكافية، 4/ 54.

- **الفعل الواقع**: وهو مصطلح أطلقه على ما يُعرف بـ **"الفعل المتعدي"**[1]. ويتردد في كتابه معاني القرآن "أوقعتَ عليه الفعل" بدلا من "عدّيت إليه الفعل، و"الفعل الواقع"، بدلا من "الفعل المتعدي"[2].

- **المكني و"الكناية":** مصطلح أطلقه على ما يُعرف بـ **"الضمير"**. يقول: «...وأما من قال: "عَلَيْهِمْ" فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: "عَلَيْهِمْ" لكثرة دور **المكْنِيّ** في الكلام. وكذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكسور مثل "بِهِمْ" و "بِهُمْ"، يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة»[3].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ﴾ [القصص/53]: «و(مِنْ قَبْلِهِ) هَذِه الهَاء للنبي عَلَيْهِ السَّلَام. ولو كانت **الهاء كناية** عن القرآن كان صوابًا؛ لأنهم قد قالوا: إنه الحق من ربنا، فالهاء هاهنا أيضًا تكون للقرآن ولمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[4].

- **العماد:** ويقابل ما يعرف **بضميري الشأن والفصل**، في مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[البقرة/85]، أي: الحال والشأن أنّ الإخراج محرم عليكم. يقول: «إن شئت جعلت "هُوَ" كناية عن الإخراج ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِنْكُمْ مِنْ دِيارِهِمْ﴾، أي وهو محرم عليكم؛ يريد: إخراجهم محرم عليكم، ثم أعاد الإخراج مرة أخرى تكريرا على "هُوَ" لمّا حال (بين الإخراج وبين «هُوَ» كلام) ، فكان رفع الإخراج بالتكرير على «هُوَ». وإن شئت جعلت «هُوَ» عمادا[5]ورفعت الإخراج بمحرم»[6]. وفي مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾[الأنفال/ 32]. يقول: «في (الحَقَّ) النصب والرفع؛إن جعلت "هو" اسما رفعت الحق بـ"هو". وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة (أي الحشو) نصبت الحق. وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظن وأخواتها؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ﴾[سبأ/6] تنصب (الحَقَّ)؛ لأن "رأيت" من أخوات ظننت»[7].

- **التبرئة**: مصطلح أطلقه على**"لا" النافية للجنس**[8]. يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الحَجِّ﴾ [البقرة/197]: «يقال: إنّ الرفث الجماع، والفُسوقُ السِّبابُ، والجِدالُ المُماراةُ "فِي الحَجِّ"، فالقُرّاء على نصب ذلك كله **بالتبرئة** إلا مجاهدا، فإنه رفع الرّفث والفسوق، ونصب الجدال. وكل ذلك جائز»[9].

---

[1] القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص180.

[2] ينظر: معاني القرآن في مواضع منها: 1/ 21، 40، 121، 168، 169.

[3] ينظر: الفراء، معاني القرآن في مواضع منها: 1/ 5 و1/ 19.

[4] نفسه، 2/ 307.

[5] مراده بالعماد الضمير المسمى عند البصريين ضمير الفصل، وسُمّي ضمير فصل؛ لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، أو بين الخبر والنعت. ويسميه الكوفيون عمادا؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة؛ إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع. وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنه يُدعم به الكلام، أي: يُقوّى به ويُؤكّد.

[6] الفراء، معاني القرآن، 1/ 50 - 51.

[7] نفسه، 1/ 409.

[8] القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص172.

[9] الفراء، معاني القرآن، 1/ 120.

- **الصفة:** مصطلح يقابل ما يعرف بـ **"حرف الجر"**. يقول في تفسير قوله عز وجل: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾[البقرة/ 230]: «يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، و(أَنْ) في موضع نصب إذا نُزعت الصفة»[1]. وواضح أنه يقصد بالصفة حرف الجر"في".

- **المفسّر:** يسمّي الفراء **التمييز** مفسِّرا، يقول في تفسيره قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران/91]: «نصبت الذهب؛ لأنه مفسِّر، لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهما، ولك خيرُهما كبْشًا، ومثل قوله: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾. وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذُكر قبله، مثل: مِلْءُ الأرضِ أو عَدْلُ ذلك، فالعدل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف، فانصبْ ما أتاك على هذا المثال ما أُضيف إلى شيء له قدر...»[2].

3- العوامل والمعمولات: أخذ الفراء يعيد النظر في العوامل والمعمولات التي فرضها البصريون على النحو وقواعده، فكان أحيانا يلتقي بهم، وبخاصة الأخفش، وأحيانا يفترق معهم. ويهمنا أن نقف عند بعض مواضع افتراقه معهم؛ لأنها هي التي تميّز النحو الكوفي من النحو البصري.

3- 1-العوامل:

- **عامل رفع المضارع**: كان أستاذه الكسائي يرى بأن العامل في رفع المضارع هو حروف المضارعة، أي إن العامل فيه لفظي، أما الفراء، فقد ذهب إلى أنّ العامل في رفعه هو تجرده من العوامل، أي من الناصب والجازم[3].

- **العامل في المفعول به**: كان البصريون يذهبون إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل السابق له أو ما يشبهه من مصدر واسم فاعل. وكان الكسائي يذهب إلى أن العامل فيه هو خروجه عن وصف الفعل. وذهب الفراء إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معا، وبذلك عدَّدَ العامل فيه[4].

- **رفع اسم "كان" ونصب خبرها**: كان الفراء يذهب إلى أن "كان" يليها فاعل مرفوع وحال منصوب، وقد يسمي اسمها شبه فاعل، وخبرها شبه حال. فـ: كان زيدٌ ضاحكا، مشبّه عنده بـ: جاء زيدٌ ضاحكا[5].

- **"حاشى" الاستثنائية:** كان الفراء يرى بأنها في مثل: "جاء القوم حاشى زيدٍ" فعل لا فاعل له، و"زيدٍ" مجرورة بلام مقدرة، والأصل "حاشى لِزَيْدٍ"، وحذفت اللام لكثرة الاستعمال. وكان سيبويه يذهب إلى أنها دائما حرف جر. وجمع المبرد بين الرأيين، فقال: إنها تكون حرف جر كما ذهب سيبويه، وقد تكون فعلا ينصب ما بعده بدليل تصرفه؛ إذ يقال: حاش وأحاشي[6].

- **"نعم" و"بئس":** كان البصريون وأستاذه الكسائي يذهبون إلى أن "نعم" و"بئس" فعلان ماضيان لا يتصرفان، وخالفهما ذاهبا إلى أنهما اسمان مبتدآن؛ لقبولهما علامات الاسم، كدخول حرف الجر عليهما، في مثل قولهم: ليس زيدٌ بنعْمَ الرّجل، وكقول حسان بن ثابت:

---

[1] الفراء، معاني القرآن، 1/ 148.

[2] نفسه، 1/ 225 - 226.

[3] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 273.

[4] شرح الرضي على الكافية، 1/ 335. والسيوطي، همع الهوامع، 7/3.

[5] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 62 و64.

[6] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 37، 1/ 239.

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ***أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المَالِ مَصْرِمَا

وكقول أعرابي بُشِّر بمولودة: "والله ما هي **بنِعْمَ** المولودة، نُصْرَتُها بُكاءٌ، وبِرُّها سرِقةٌ". وكذلك دخول حرف النداء عليهما، فيقال: يا نعْم المولى، ويا نعم النصير، زيادة على عدم تصرفهما، قال: «..لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل: قاما وقعدا»[1]. وقال في موضع آخر: «والعرب تُحّد نعم وبئس، وإن كانتا بعد الأسماء، فيقولون: أمّا قومك، فنِعمُوا قوما، ونعْمَ قوما، وكذلك بئس. وإنما جازَ توحيدها؛ لأنهما ليستا بفعل يُلْتَمسُ معناه، إنما أدخلوهما لتدلا عَلَى المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ "فَعَل"(يريد الفعل الماضي) وليس معناهما كذلك، وأنه لا يُقال منهما يَبْأَسُ الرجلُ زيدٌ، ولا يَنْعَمُ الرجلُ أخوك...؟»[2].

- **"لولا":** ذهب إلى أنها هي التي تعمل الرفع في مثل: "لولا السفرُ، لَزُرْتُكَ"؛ وذلك لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا رِجالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِساءٌ مُؤْمِناتٌ لَمْ تَعْلَمُهُمْ أَنْ تَطَؤُوهُمْ﴾[الفتح/ 25]: «رفعهم بـ"لولا"، ثم قال: ﴿أَنْ تَطَؤُوهُمْ﴾، فأن في موضع رفع بـ"لولا"»[3].

وكان الكسائي يذهب إلى أن المرفوع بعدها فاعل لفعل مقدر، وذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر[4].

- **"حتّى":** كان يذهب إلى أن"حتى" تنصب المضارع بنفسها، لا بأن مضمرة وجوبا كما ذهب إليه البصريون[5].

ويبدو أن هذا الحرف كان يؤرّق الفراء، فقال: «أموت وفي نفسي شيء من "حتّى"؛ لأنها تخفض وترفع وتنصب»[6].

3- 2- المعمولات: للفراء آراء كثيرة في المعمولات اعتمد فيها على التقدير والتخريج، ومنها:

- **المرفوع بعد "إنْ" و "إذا" الشرطية:** كان الفراء يذهب مذهب الأخفش في أن المرفوع بعد "إذا" و"إنْ" الشرطية في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق/1]، و قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[التوبة/6]، و ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[النساء/176] مبتدأ وليس فاعلا لفعل محذوف كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين[7].

- **الاسم المنصوب بالاشتغال:** وكان الفراء يرى أن الاسم المنصوب في باب الاشتغال في مثل: "محمدًا لقيْتُهُ" منصوب بالهاء التي عادت عليه من الفعل، بينما ذهب الكسائي إلى أن الضمير ملغى. وذهب البصريون إلى أن "محمدا" في المثال مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور. أي "لقيتُ". قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء/74]: «نَصْبُ لوط من الهَاء التي رجعت عَلَيْهِ من (آتَيْناهُ)»[8].

---

[1] الفراء، معاني القرآن، 1/ 268. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 14، 1/ 97.

[2] الفراء، معاني القرآن، 2/ 141.

[3] نفسه، 1/ 404.

[4] شرح الرضي على الكافية، 1/ 274.

[5] الفراء، معاني القرآن، 1/ 134 وما بعدها. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 83، 141/2.

[6] ابن خلكان، وفيات الأعيان، 180/6.

[7] شرح الرضي على الكافية، 1/ 470. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 58، 156/2.

[8] الفراء، معاني القرآن، 2/ 207. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 12، 1/ 85.

- **التنازع:** ذهب الفراء إلى أن الفاعل في باب التنازع للفعلين معا، في مثل: "قامَ وَقَعَدَ محمدٌ"، بينما كان يرى الكسائي أن الفعل الأول فاعله محذوف، مع إعماله للثاني. وكان البصريون قد ذهبوا إلى أن محمدا فاعل للفعل الثاني، أما الفعل الأول ففاعله مضمر مستتر فيه[1].

- **المنادى:** كان الفراء يذهب إلى أن المنادى (المفرد العلم، والنكرة المقصودة) مبني على الضم، وليس محله النصب، كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين، وليس مرفوعا معربا كما ذهب إلى ذلك أستاذه الكسائي الذي كان يرى بأن "المنادى المفرد المعرفة مرفوع؛ لتجرده عن العوامل اللفظية[2].

- **تمييز "كم" الخبرية:** ذهب سيبويه والبصريون إلى أن تمييز "كم" الخبرية مجرور دائما وإن جاء منصوبا شذوذا، وتمييز "كم" الاستفهامية منصوب دائما إلا إذا جُرّت، مثل: "بِكَمْ دِينارٍ اشتريتَ الكتابَ؟ ". وذهب الفراء إلى أنه يجوز في تمييزها جميعا النصب والجر بـ"من" مضمرة[3]. وقد علق على "كم" التكثيرية في الآية الكريمة: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ﴾ [البقرة/ 249]، ملاحظا أن ما يليها قد يأتي مجرورا ومنصوبا ومرفوعا، يقول: «فإذا ألقيْتَ (مِنْ) كان في الاسم النكرة النصب والخفض. من ذلك قول العرب: كَمْ رَجلٍ كريم قد رَأَيْت، وكَمْ جيْشًا جَرَّارًا قَدْ هَزَمْتُ. فهذان وجهان، يُنْصبان ويُخْفضان، والفعل في المعنى واقع. فإن كان الفعل ليس بواقع[4] وكان للاسم، جاز النصب أيضا والخفض. وجاز أن تعمل الفعل فترفع به النكرة، فتقول: كَمْ رَجُلٌ كريمٌ قَدْ أَتاني، ترفعه بفعله، وتُعْمِلُ فِيهِ الفعل إن كان واقعا عليه؛ فتقول: كَمْ جيشًا جرّارًا قد هَزَمْتُ، نصبته بهزمت. وأنشدوا قول الشاعر:

كَمْ عمةً لَكَ يا جَريرُ وخالةً***فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلِيَّ عِشاري[5]

رفعا ونصبا وخفضا، فمن نصب قال: كان أصل "كم" الاستفهام، وما بعدها من النكرة مفسر (تمييز) كتفسير العدد، فتركناها في الخبر على جهتها وما كانت عليه في الاستفهام؛ فنصبنا ما بعد "كم" من النكرات؛ كما تقول: عندي كذا وكذا درهما. ومن خفض قال: طالت صحبة "مِنْ" للنكرة في "كم"، فلما حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا، كما قالت العرب: إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ عافاك الله، فخفض، يريد: بخير، وأما من رفع فأعمل الفعل الآخر ونوى تقديم الفعل، كأنه قال: كم قد أتاني رجلٌ كريمٌ"[6].

وعلى هذا النحو كان الفراء يحلّل تراكيب القرآن الكريم، مستخرجا منه من الآراء ما يخالف سيبويه والبصريين، وقد يخالف أستاذه الكسائي، ساعيا إلى تشكيل النحو الكوفي في صيغته النهائية.

4- بَسْطُ السَّماعِ والقياسِ، وقَبضُهما: كان الفراء يتوسع مثل أستاذه الكسائي في الرواية عن الأعراب المتحضرين، وإن كان يتتبع فصحاءهم. وتدل كثرة ما رواه عن العرب وقبائلهم أنه كانت له رحلة واسعة إلى الجزيرة؛

---

[1] شرح الرضي على الكافية: 1/ 206.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة:45، 1/ 277. وشرح الرضي على الكافية، 1/ 350.

[3] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 1/ 209.

[4] يريد بالفعل الواقع المتعدي، وبغير الواقع اللازم.

[5] فدعاء: معوجة رسغ اليد من كثرة الحلب، والعشار: جمع عشراء، وهي الناقة الحامل في شهرها العاشر.

[6] الفراء، معاني القرآن، 1/ 168 - 169.

إذ يكثر في كتابه "معاني القرآن" قوله: "وسمعت العرب تقول"، أو يقول: أنشدني بعض بني أسد، أو بعض بني كلاب، أو بعض بني ربيعة، أو بعض بني عامر، أو بعض بني حنيفة إلى غير ذلك من قبائل كثيرة.

وأكثر أيضا من الرواية عن "المفضل الضبّي". أما "الكسائي"، فقد كان له الحظ الأوفر من الأشعار التي استشهد بها في "معاني القرآن".

وقلما يذكر الفراء اسم الشاعر الجاهلي أو الإسلامي الذي يستشهد بشعره؛ وقد يكون ذلك بسبب كونه معروفا متداولا بين علماء اللغة والنحو في عصره.

وقد سلك سبيل النحاة البصريين وأستاذه الكسائي لا يستشهد بالحديث النبوي في كتابه "معاني القرآن"، إلا ما جاء عرضا وعفوا[1]، بحيث لا يصح التعميم عنده، وأن يقال: إنه كان يستشهد به، فقد كانوا يصطلحون على أن روايته بالمعنى، وأنه رواه أعاجم غير ثقات في العربية.

أما القراءات فهي محور كتابه "معاني القرآن"، وقد أدار عليها توجيهاته لها من أساليب العرب، متحدثا عن لغاتهم التي تجري مع القياس، والتي تشذ عنه في رأيه؛ مما جعله يرد بعضها أحيانا، كما رد بعض القراءات.

وذلك لا يعني أنه لم يكن يتوسع في السماع من العرب، بل لقد كان يتوسع فيه إلى أقصى حد أمكنه، ملتمسا منه القياس، وخاصة إذا اتفق ذلك مع بعض آي الذكر الحكيم وبعض قراءاته. وقد يمد القياس إلى أحكام لم ترد في القرآن ولا على ألسنة العرب[2].

ومن الأمثلة التي بسط فيها القياس، معتمدا على القرآن وقراءاته وأشعار العرب:

- **<u>اجتماع الشرط والقسم</u>**: إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم القسم جوّز الفراء أن يكون الجواب للشرط، والبصريون يوجبون أن يكون الجواب للأول، ويتضح الخلاف في مثل: "لَئِنْ قُمْتَ، أَقومُ، مَعَكَ"، فالبصريون يحتِّمون أن تكون "أقومُ" جوابا للقسم؛ لوجود اللام الموطئة له؛ وبذلك تكون مرفوعة[3]، ويُجوِّز الفراء أن تكون جوابا للشرط، فيقال: "لَئِنْ قُمْتَ، أَقُمْ مَعَكَ" بجزم المضارع في الجواب، واحتج لذلك بقول الأعشى:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ***لا **تُلْفِنَا** مِنْ دِماءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[4]

قال: «فجزم «لا تُلْفِنا» والوجه الرفع كما قال الله: «لَئِنْ أُخْرِجُوا لا **يَخْرُجُونَ** مَعَهُمْ»، ولكنه لما جاء بعد حرفٍ يُنْوى به الجزمُ صُيِّر جزما جوابا للمجزوم وهو في معنى رفع»[5]. والبصريون يؤولون مثل ذلك بأن اللام زائدة.

- **<u>تجويزه وقوع اللام المؤكّدة في خبر "لكنّ"</u>**: على نحو ما تقع في خبر "إنّ"، في نحو: " ما قامَ زيدٌ، لكنَّ عَمْرًا لَقائمٌ". وكان البصريون لا يجيزون وقوعها في خبر "لكنّ". واحتج بقول بعض الشعراء:

*وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّها **لَكَميدُ**[6]*

---

[1] ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1/ 266، و1/ 470.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص215.

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب، 84/3.

[4] منيت: بليت. عن غب: بعد عاقبة. ننتفل: ننتصل.

[5] الفراء، معاني القرآن، 68/1.

[6] رواه ابن عقيل: يَلومونَني في حُبِّ لَيلى عَواذِلي***وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

واحتج البصريون بأن ذلك شاذ لا يعول عليه[1].

- **تجويزه زيادة "كان" بلفظ المضارع:** وكان البصريون قد اشترطوا لمجيئها زائدة أن تكون بلفظ الماضي، وأن تتوسط بين مسند ومسند إليه مثل: "ما كان أَحسنَ زَيدا!"، وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع؛ لقول بعض الشعراء:

*أَنْتَ **تَكونُ** ماجِدٌ نَبيلُ[2]*

وجوز أيضا زيادتها في آخر الكلام قياسا على إلغاء "ظنّ" آخره، فتقول: "زيدٌ مسافرٌ كان"، كما تقول: "زيدٌ مسافرٌ ظننتُ". ومنع ذلك البصريون؛ لعدم وروده في السماع[3].

ومما قبض فيه القياس:

- **منعه إعمال "إنْ" النافية:** كان الكسائي يُعْمل "إنْ" النافية عمل "ليس"؛ لسماع ذلك عن بعض العرب، ولقراءة سعيد بن جبير: "إِنِ الذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ" بتخفيف النون في "إنْ" ونصب "عبادا". ومنع ذلك الفراء محتجا بأنها من الحروف التي لا تختص، فالقياس فيها أن لا تعمل، وكأنه بذلك قدم القياس على السماع[4].

- **قبض القياس في مجيء مرفوعين بعد "كان":** ومما قبض فيه الفراء القياس، مع عدم أخذه بالسماع، مجيء مرفوعين بعد كان. وقد جوز ذلك الجمهور على أنّ في "كان" ضمير شأن محذوفا هو اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها؛ لمجيء ذلك كثيرا على لسان الشعراء، كقول بعضهم:

إذا مِتُّ **كانَ النَّاسُ صِنْفَانِ**: شامِتٌ***وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

وذهب الكسائي إلى أنّ "كان" مُلغاة لا عمل لها[5].

وقد ينصّ الفراء على أن العرب قد يغلطون، يقول تعليقا على قراءة الحسن البصري آية يونس: ((وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ)) في مكان القراءة المشهورة: ﴿قُل لَوْ شاءَ اللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ [يونس/16] بعد أن صحح قراءته: «فإن يكن فيها لغة سوى دريت وأدريت، فلعلّ الحسن ذهب إليها. وأمّا أن تصح من دريت وأدريت، فلا... وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز؛ سمعتُ امرأة من طيئ تقول: رَثَأْتُ زوجي بأبيات، ويقولون: لبَّأت (أي: لَبَّيْتُ) بالحج، وحَلَّأْتُ (أي: حَلَّيْتُ) السُّوَيْقَ، فيغلطون؛ لأن حَلَّأت قد يقال في دفع العطاش من الإبل، ولَبَّأْتُ: ذهب إلى اللَّبَأ (اللّبن عقب الولادة) الذي يؤكل، ورَثَأْتُ زوجي: ذهبت إلى رَثِيئَةِ اللَّبن، وذلك إذا حَلَبْتَ الحليب على الرائب»[6].

ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004، 323/1.

[1] الفراء، معاني القرآن، 1/ 465. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة:25، 1/ 185.

[2] لفاطمة بنت أسد تُرقّص ابنها عقيل بن أبي طالب، وعجزه: *إِذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلُ* شرح ابن عقيل 261/1.

[3] السيوطي، همع الهوامع، 2/ 99.

[4] نفسه،2/ 116.

[5] نفسه، 2/ 64.

[6] الفراء، معاني القرآن، 1/ 459.

ومما سبق يبدو لنا أن الفراء كان تارة يبسط القياس ويمدّه، وتارة يقبضه غير ملتفت إلى السماع. كما يتّضح لنا موقفه من كلام بعض العرب، فهو قد يخطِّئهم، وقد يردّ بعض ما سمعه منهم، مؤمنا بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح اطّراده في العربية.

وبذلك يبدو أن القول الشائع بأن البصرة كانت تخطّئ العرب، بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم - حتى لربما بنت على الشاهد الواحد قاعدة - غير صحيح؛ فالكوفة حقا قد تتوسع في القياس، ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد[1].

قائمة المصادر والمراجع:

*** القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1- الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن. ت: 686 ه)، **شرح الرضي على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978.

2- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن. ت: 577ه)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009.

3- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد. ت: 681 ه)، **وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان**، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978.

4- الزُّبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن. ت: 379ه)، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2،(د ت).

5- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. ت:337ه)، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011.

5-ـــــــــــــ، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)، (د ت).

6- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: 180ه)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972.

7- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن. ت 911 ه)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1965.

8- ـــــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، (د ت).

9- ضيف (شوقي)، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983.

10- ابن عقيل (عبد الله بهاء الدين بن عبد الله. ت: 769ه)،**شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004.

11- الفراء (أبو زكرياء يحي بن زياد. ت: 207 ه)، **معاني القرآن**، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983.

12- القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف. ت: 646 ه)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح: محمد أبو الفضل

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص218.

إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986.
13- القوزي (عوض حمد)، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، جامعة الرياض، السعودية، ط1، 1981.
14- المخزومي (مهدي)،**مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1986.
15- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. ت: 643 هـ)، **شرح المفصل**، تح: إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001.